



إلى معالي الوزير خليل الهراوي

بقلم الوزير اللواء عصام أبو جمرة

بعض ما سمعته من انفتاح في مقابلتك التلفزيونية "نهارك سعيد" يحملني على بعض التوضيح وسؤالك التالي: إن منطقنا السياسي واضح جداً ولم يتغير كما قلت منذ ١٩٨٩ وهو يحتوي نقطتين أساسيتين رفض المشرفون على الطائف في حينه قبولها وما زالوا رغم طلب المعنيين في السلطة والشعب:

الأولى: تعديل صلاحيات الرؤساء بشكل يتناسب مع مقاماتها تحقيقاً للاستقرار السياسي.
الثانية: وضع برنامج زمني "في الأمد المنظور ومقنع" للانسحاب السوري من كل لبنان تحقيقاً للسيادة.

فهل في هذه المطالب محاولة انقلاب؟ وفي حال الإيجاب على من؟
أليس انقلاباً على رئيس الحكومة عندما قامت قيادة الدولة الأخرى في لبنان "دولة المصادر الأمنية والقضائية" على دعوته العماد عون للعودة إلى لبنان؟ أين أصبح الملف؟ وإذا لم يكن هناك ملف؟ لماذا لم يُبلغ رئيس الحكومة الإحالة أمام المجلس العدلي قبل دعوة العماد للعودة؟
أليس انقلاباً على الحكومة ما قام به الجيش في ٢٠٠١/٨/٧ دون علم رئيسها؟
أليس انقلاباً على الحكومة متابعة أتنصت خلافاً للقانون؟
أليس انقلاباً على المجلس النيابي فرض قانون المحاكمات الجزائية بواسطة الآخر؟
ثم أليس انقلاباً على الطائف ومضمون نصوصه حضور رئيس الجمهورية معظم جلسات مجلس الوزراء لإلغاء الآخر؟

وليس انقلاباً على الطائف "المقدس"! تنفيذه منقوصاً أو تعديله فقط عندما يرتني الباب العالي؟
وليس انقلاباً على الكيان تجنيس مئات الآلاف لكسر التوازن الديموغرافي وزرعهم في مناطق معينة لقلب الوضع السياسي؟
وليس انقلاباً على لبنان توقيف وتهجير من ينادي بالسيادة والديمقراطية وتوزير من لا يؤمن بلبنان دولة سيادة مستقلة؟؟؟

وكيف يمكن الوثوق بمتولي سلطة والحال هكذا يا معالي الوزير؟؟؟

فرنسا في ٢٠٠١/٩/٢